

Distr.: General
5 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير الأمين العام*

أولا - مقدمة

الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠١^(١)، بحدوث نمو بنسبة ٢,٤ في المائة في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠١، يجري الآن تنقيح هذا الرقم ليصبح ١,٤٠ في المائة، وتشير التنبؤات الخاصة بعام ٢٠٠٢ إلى أن معدل النمو قد يكون ٢ في المائة.

٣ - وهذه الأرقام المنقحة لا تأخذ في الاعتبار الأثر المحتمل على الاقتصاد العالمي للهجمات الإرهابية التي تمت على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وسوف يتوقف الأثر الدقيق لهذه الاعتداءات على كيفية تأثيرها على التجارة، ونشاط مؤسسات الأعمال وثقة المستهلكين، والاستثمارات، وتدفق رؤوس الأموال فيما بين البلدان. وهناك صناعات معينة تعاني، في المدى القصير على الأقل، تأثيرا مباشرا جدا، أبرزها صناعة السفر والسياحة^(٢). ولهذا سيكون ما يجري في الأسابيع القليلة القادمة عاملا أساسيا في تقدير اتجاه تحرك الاقتصاد العالمي.

١ - على مدى عدة الشهور الماضية، وخاصة في آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبح واضحا أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد أصبح أعمق مما كان متوقعا في بداية العام. وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو أخذ ينخفض الإنتاج الصناعي والنشاط التجاري وثقة المستهلكين، وتنبأ كثير من المعلقين بأنه ستحدث انخفاضات كبيرة في المؤشرات التي تتركز عليها الأنظار مثل أسعار الأسهم وتدفق الاستثمار الأجنبي الخاص إلى البلدان النامية.

٢ - وتوحي التقديرات الآن بأن النمو العالمي سيشهد انخفاضا كبيرا. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠١ لزم تعديل كل تنبؤ تقريبا تم قبيل النصف الأول من العام، بما في ذلك تنبؤات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المنظمات. وفي الوقت الذي تنبأت فيه "دراسة الحالة

* لم يشمل التقرير الحاشية المطلوبة في قرار الجمعية العامة

- ٤ - وللتطورات الحالية أهمية خاصة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. وتظهر التجارب الأخيرة، مثل الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، ومرحلة الخروج منها، والتباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي، البعد المتعلق بالاقتصاد الكلي في عملية العولمة وأثره على تضيق أو توسيع دورات النشاط التجاري العادية في عالم البلدان الصناعية وفي البلدان النامية. ونتيجة لهذه التجارب، أخذت الشواغل المتعلقة بالعولمة تركز بشكل متزايد على الجوانب الهيكلية في قابلية البلدان للتأثر بالعولمة بدلا من التركيز على الجوانب المتعلقة بالدورة التجارية. وتأتي هذه القابلية للتأثر من نواح متعددة، تشمل التمويل، والاستثمار، والتجارة الدولية، والكوارث الطبيعية، والتغيرات الكبيرة في طبيعة النظام الاقتصادي^(٣). ولهذا أخذ يتزايد الاهتمام بالعمليات والقدرات المتصلة بإدارة التفاعل بين التجارة والتمويل. ويتيح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وعملياته التحضيرية فرصة كبيرة لتناول هذه المسائل المترابطة من منظور إنمائي.
- ٥ - وهذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيره من المنظمات ذات الصلة، بإعداد تقرير تحليلي عن أثر تزايد الصلات والروابط فيما بين التجارة والمالية والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على النمو والتنمية في سياق العولمة، على أن يتضمن توصيات عملية، بما فيها توصيات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويين الوطني والدولي، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وقد أدمجت في هذا التقرير إسهامات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وعدد من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ^(٤).
- ٦ - لقد تناولت الجمعية العامة مسألة العولمة المعقدة في دورات سابقة، وخاصة منذ الحوار الرفيع المستوى الأول الذي نظمته حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والاعتماد المتبادل وآثارهما بالنسبة للسياسات خلال دورتها الثالثة والخمسين. وقد قررت الجمعية العامة فيما بعد، في قرارها ١٦٩/٥٣، أن تدرج مسألة العولمة الهامة بجدول أعمالها وأن تبحث على وجه الخصوص دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، ومسألة تعزيز التناسق والتكامل والتنسيق بشأن الوسائل الاقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل والحد من آثارهما السلبية. وقد تم بحث هذه المسائل في تقرير الأمين العام (A/54/358 و A/55/381) مع تركيز التقرير الأخير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ٧ - وتناولت الجمعية العامة في دورتها الحالية موضوع "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين" في إطار الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة الذي جرى يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد ركّز الحوار على جانبين من جوانب المشكلة في الوقت الحاضر وهما: تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وإدارة موارد مالية جديدة على الصعيدين العام والخاص استكمالاً للجهود المبذولة في التنمية و"تعزيز إدماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة، عن طريق تيسير سبل حصول تلك البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصال".
- ٨ - واستجابة لأحدث ولاية صدر بها تكليف من الجمعية العامة، في القرار ٢١٢/٥٥، ومع مراعاة أن العولمة وجوانبها المختلفة قد نوقشت مناقشة مستفيضة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، يسعى الفرع ثانيا من هذا

ثانياً - الصلات والاعتماد المتبادل

٩ - أصبح واضحاً في السنوات الأخيرة أن عمليات العولمة لم تكند تترك بلداً بدون أن تمسه. فقد أخذت تزداد عمقا واتساعاً المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية عبر الحدود الوطنية وبين المواطنين والمشروعات والحكومات. ولقد أدركت بلدان نامية كثيرة أن هذه العمليات لا مناص منها ومن ثم سعت إلى الاستفادة من العولمة فقامت استراتيجياتها الإنمائية على أساس الاندماج المتزايد في النظم المالية والتجارية ونظم تبادل المعلومات العالمية من خلال تحرير اقتصاداتها.

١٠ - إن تعقيد ظاهرة العولمة، وخاصة ما يوجد بين عناصرها من صلات ومن اعتماد متبادل، يمثل تحدياً هائلاً بالنسبة لتقرير السياسات وتنفيذها سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي. وعادة ما تكون العناصر المختلفة - التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتنمية - من اختصاص وزارات ووكالات مختلفة على الصعيد الوطني، ومن اختصاص منظمات وهيئات حكومية دولية مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة. وهكذا فإن التحدي المتمثل في تحقيق الاتساق في تقرير السياسات على جميع المستويات هو من أول وأهم التحديات التي تطرحها العولمة. وما تناولت به الجمعية العامة مسألة العولمة بكل تعقيداتها في السنوات الأخيرة من اتساق وتركيز هو دليل على تصميم الجمعية العامة على التقدم بالمناقشة من الفهم العام لطبيعة العولمة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للسياسات، مروراً بتناول عناصرها الفردية الرئيسية مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إلى التحليل الشامل المتكامل الذي يستهدف التوصل إلى قرارات وتوصيات عملية.

١١ - ولقد جعلت العولمة مهمة السعي إلى تحقيق التنمية مهمة أعقد من ذي قبل، وكان السبب الأول في ذلك هو

التقرير إلى تحليل الصلات والروابط المتزايدة فيما بين العناصر الرئيسية لعملية العولمة التي أشارت إليها الجمعية العامة في ذلك القرار (وهي التجارة، والمالية، والمعلومات، والتكنولوجيا، والاستثمار) إلى استكشاف الاستجابات الممكنة في مجال السياسات. ويركز الفرع ثالثاً من التقرير، الذي أعدته أمانة برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على ترابط واتساق السياسات المتعلقة بمنع الأزمات المالية وإدارتها. ويُعد هذا الفرع، وغيره من أجزاء التقرير التي تتناول مسائل التمويل، مكملًا لعدة وثائق أصدرتها الأمم المتحدة مؤخراً، وخاصة تقرير الأمين العام عن البنيان المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/56/173) وإضافاته التي تشتمل على مذكرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستقرار المالي كسلعة عامة (A/56/173/Add.1) ومعلومات عن الأعمال التي اضطلع بها فيما يتعلق برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتدفقات الخاصة الطويلة المدى، (A/56/173/Add.2)، وينبغي أن تقرأ تلك الوثائق مقترنة بهذه الإضافات. كذلك فإن مما له أهمية مباشرة التقرير المقدم من الأمين العام إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في دورتها الموضوعية الثانية (A/AC.257/12)، والتقرير القادم للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ولم تكرر هنا النتائج والاستنتاجات المفصلة التي وردت بهذه التقارير. وتركز التوصيات الواردة بالفرع الرابع أدناه على تعزيز دور الأمم المتحدة في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية والوطنية والدولية التي تقلل المخاطر إلى أدنى حد وتستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة.

عملية العولمة، فإن دور المجتمع المدني قد أخذ يزداد أهمية لأن المشاكل العالمية لا يمكن حلها إلا من خلال المشاركة الفعالة والشرابة على جميع المستويات.

١٤ - وعلى الرغم مما حدث من انتكاسات مثل الأزمة الآسيوية، فقد أثبتت التجربة أن البلدان التي نجحت في إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، ونجحت بذلك في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية واستطاعت الوصول إلى شبكات المعرفة والمعلومات العالمية، هي البلدان التي حققت مع الوقت معدلات نمو أعلى وخطت خطوات هامة نحو تخفيف حدة الفقر.

١٥ - ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي لم تستفد من عملية العولمة تفتقر عادة إلى الأسس الهيكلية والسياسات الأساسية اللازمة للاستفادة من ازدياد الانفتاح والتكامل في نظم التجارة والاستثمار والنظم المالية. وهذه البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً، تواجه إلى حد كبير بيئة تجارية عالمية لا تتصدى لشواغلها بطريقة شفافة وعادلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن البلدان النامية لا تملك القدرة الكافية على إدارة عملية العولمة، بما في ذلك انعدام المرونة في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وافتقارها إلى آليات الحماية الاجتماعية الكافية، وهو ما يزيد تعرضها الحالي، وخاصة تعرض البلدان الفقيرة منها، للتأثر بالصدمات الخارجية.

١٦ - وتسعى فروع هذا التقرير التالية إلى تحديد بعض العوامل الرئيسية التي تؤثر على التجارة والتمويل والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار، من أجل تحديد ما بينها من صلات ومن اعتماد متبادل وما تنطوي عليه بالنسبة للنمو والتنمية.

ما تتميز به من تفاعل متزايد بين مختلف عناصرها. وعلى سبيل المثال، فإن التجارة العالمية تتأثر تأثراً كبيراً، بالإضافة إلى النظم التجارية الدولية والوطنية الراهنة، بنتائج القرارات المتعلقة بالاستثمار، ومدى توافر التمويل، وبما يظهر من هياكل أساسية تكنولوجية تيسر التجارة، كما تتأثر بالدور السريع النمو للمعرفة كمدخل من مدخلات الإنتاج وبالقدرة المتزايدة على استغلال المصادر المشتتة للمعرفة وللأنشطة المتصلة بالمعرفة. كذلك فإن الاستثمار تحدده، بالإضافة إلى نظم الاستثمار ومناخ الاستثمار ومخاطره، عوامل مثل آفاق التصدير، ومدى توافر المعارف القابلة للتداول، وزيادة انتشار مستحدثات التكنولوجيا، وما يظهر، مرة أخرى، من هياكل أساسية تكنولوجية جديدة. وأي نهج في السياسة يتناول واحداً فقط من هذه العوامل أو بعضها منها لن يكون له، في أحسن الأحوال، سوى فعالية جزئية.

١٢ - وكما تم التشديد عليه في تقرير الأمين العام المقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000)، فإن السياق العالمي الذي ازداد تكاملاً يتطلب درجة جديدة من الاتساق في السياسات. والبنين المالي الدولي بحاجة إلى التعزيز، كما يحتاج نظام التجارة المتعددة الأطراف أيضاً إلى تعزيز. ويتعين تحقيق مزيد من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التجارة والمعونة والسياسات المالية والبيئية، بحيث تدعم كلها الهدف المشترك وهو جعل العولمة في مصلحة الجميع.

١٣ - ومع ازدياد الاعتماد المتبادل، يتعين على الحكومات أن تعمل معاً ومع جميع أصحاب المصلحة لضمان توزيع مكاسب العولمة على نطاق واسع وعلى أساس منصف، وضمان وصولها إلى البلدان النامية على وجه الخصوص. وعلى الحكومات أيضاً أن تعمل على عدم انتكاس هذه المكاسب بسرعة وارتداد البلدان إلى مستنقع الفقر. وإذا كانت الدول لا تزال هي صاحبة الأدوار الرئيسية في إدارة

ألف - التجارة

وزادت اعتمادها على قوى السوق في تخصيص النقد الأجنبي. ويسمح بالمشاركة الأجنبية من أجل تحسين مستوى التكنولوجيا والكفاءة، وكذلك من أجل توفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة. وقد ارتبطت هذه السياسات، وغيرها من الإصلاحات السوقية، بزيادة الإنتاج ونمو الصادرات. على أنه نتيجة لاستمرار الحواجز القائمة أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية ظل الوضع التنافسي لهذه البلدان ضعيفا في التجارة الدولية وفي الحصول على أحدث تكنولوجيات وأساليب الإنتاج، مما زاد من تهميشها في الاقتصاد العالمي الذي أخذ يتشكل وهو اقتصاد قائم على المعرفة.

٢٠ - ويصدق هذا بوجه خاص بالنسبة لكثير من البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية والتي تواجه، نظرا لضعف الطلب العالمي، انخفاضاً في أسعار كثير من السلع الأولية. وتواجه هذه البلدان مشاكل الاتجاه التنافسي في أسعار السلع الأساسية في المدى الطويل كما تواجه مشاكل التقلب الشديد في المدى القصير. وكثير من الاقتصادات الصغيرة المنخفضة الدخل لا تواجه فقط مشكلة الحد من التقلب في الأسواق الدولية للسلع الأساسية في المدى القصير، ولكنها تواجه أيضا التحدي المتمثل في تنويع اقتصاداتها في فترة يزداد فيها التخصص في الإنتاج العالمي.

٢١ - ومن الأمثلة المحسوسة للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أخذ يتشكل، وهو اقتصاد قائم على المعرفة والاتصال، المشاركة في شبكات الإنتاج. وقد أدى نمو شبكات الإنتاج والخدمات التي تقيمها الشركات المتعددة الجنسية في جميع أنحاء العالم، مع الاتجاه المتزايد إلى اندماج الشركات بعضها في بعض أو شراء بعضها لبعض، إلى ظهور شبكات تجارية معقدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهي شبكات يمكن أن يكون لها أثر إيجابي أو سلبي على الاقتصاد المحلي.

١٧ - إن النمو السريع في التجارة الدولية في السلع والخدمات والتمويل، بالإضافة إلى شيوع التكنولوجيات الجديدة والأساليب المستحدثة في الإنتاج والتسويق في السوق العالمية، هي من أظهر سمات الأنماط الحالية للعولمة. ولقد أسهمت هذه التفاعلات التي تتم عبر الحدود في نمو وانتعاش اقتصادات كثير من البلدان، ومنها عدد من البلدان النامية، وخاصة في شرق وجنوب شرق آسيا. ولقد كان الاحتفاظ باقتصاد وطني متحرر ومفتوح عاملاً حاسماً في تفسير ما حدث من نمو في شرق آسيا على سبيل المثال. فهذا لم يسمح فقط بتدفقات كبيرة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية. ولكنه أتاح أيضاً النمو السريع في الصادرات، الذي كان إلى حد كبير من صنع شركات ممولة تمويلًا أجنبياً. ولقد كانت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي مرتفعة بوجه خاص في البلدان التي شهدت نمواً كبيراً في الصادرات. وبوجه عام، فإن البلدان التي لم تفتح اقتصاداتها ولم تعتمد استراتيجية فعالة في الترويج لصادراتها هي أيضاً البلدان التي لم تستفد من عملية العولمة.

١٨ - وعندما تنفذ السياسات المناسبة، ويوضع الإطار المؤسسي، وتنفذ القوانين والقواعد واللوائح على النحو الواجب، فإن التجارة الخارجية ينظر إليها بوجه عام كعامل يسهم في تخفيف حدة الفقر المطلق في معظم البلدان النامية، وذلك من خلال التوسع السريع في الإنتاج والعمالة في صناعات التصدير التي تعتمد على كثافة العمل وما يتصل بها من الأنشطة. وهناك أيضاً ما يحدث من زيادات في الأجر الحقيقية التي هي الرصيد الأول للأسر المعيشية الفقيرة.

١٩ - وخلال العقد الماضي، استطاعت البلدان النامية أن تقوم فعلاً بتخفيض مستوى التعريفات الجمركية وتوزيعها، وألغت ما عدا التعريفات الجمركية من الحواجز التجارية،

بمرحلة الانتقال، حيث يقدر أن إجمالي حجم الصادرات ارتفع بما يزيد على ١٥ و ١٠ في المائة على التوالي^(٥).

٢٣ - على أن هذا الاعتماد المتبادل يمكن أن يكون سيفاً ذا حدين. فقد أخذ نمو الطلب على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية يتباطأ بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠١، ومن ثم أخذ كثير من البلدان التي لها صلات تجارية وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، مثل بلدان الأمريكتين وبلدان جنوب شرقي آسيا، تعاني انخفاضاً في نمو صادراتها. وكان أكثر الصادرات تأثراً صادرات البلدان المتخصصة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وعلاوة على ذلك، فقد تباطأ أيضاً النمو الاقتصادي أو توقف في اقتصادات كبيرة أخرى، وأدى هذا أيضاً إلى إضعاف الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية. وينعكس ذلك في ظواهر مثل ضعف الأسعار الدولية للسلع الأساسية^(٦) وهناك ظروف دولية أخرى تلحق بالاقتصادات الضعيفة مزيداً من الأضرار، مثل ركود تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وارتفاع علاوات المخاطر التي تفرض على التمويل الخارجي بالنسبة لبعض البلدان النامية، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وعدم كفاية فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية العالمية للمعلومات.

٢٤ - وتؤدي العولمة والاعتماد المتبادل إلى تضخيم أثر الاتجاهات الصعودية والاتجاهات التنازلية على السواء، مما يفرض مطالب متزايدة فيما يتعلق بوضع السياسات وبتساقها والتنسيق فيما بينها. وفي هذا الصدد فإن المسائل المتصلة بتنفيذ الالتزامات والأحكام التي تم التعهد بها في جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعلقة بالمنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية والبدء في جولة تجارية جديدة تجري مناقشتها حالياً في منظمة التجارة العالمية هي مسائل حاسمة الأهمية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العالمي وللنمو والتنمية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد يعتبر توصل

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ازدياد النشاط التجاري فيما بين وحدات الشركة الواحدة وما هنالك من روابط وثيقة بين الشركات القائمة بالتجميع والشركات المنتجة للمكونات معناه أن المنافسة هي الآن بين النظم والشبكات أكثر منها بين الشركات كل على حده. على أن كثيراً من البلدان النامية ليست جزءاً من هذه النظم والشبكات. ولهذا فإنها تبقى خارج نظم الإنتاج والتجارة العالمية. وفي كثير منها تكون معدلات النمو منخفضة أو سلبية فيما يتعلق بعائدات التصدير. وهناك دروس يمكن تعلمها من أمثلة الشركات الصغيرة التي نجحت في أن تنمو استناداً إلى تكاملها مع شركات كبيرة أو إلى تحالفها مع شركات صغيرة لتكوين مجموعات. وهذا مجال رئيسي يمكن فيه تعزيز النمو عن طريق زيادة إنتاجية ودخول عمال ما كان يمكن بغير ذلك توظيفهم توظيفاً كاملاً.

٢٢ - وتدفعات التجارة، مرتبطة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا، يمكنها أن تعمل سريعاً على انتشار آثارها، الإيجابية والسلبية على السواء، عبر الحدود. وفي التجربة الآسيوية، كان لتباطؤ النمو في الصادرات المعتمدة على التكنولوجيا الرفيعة دور هام في ضعف بلدان المنطقة خارجياً، واتسع نطاق أثر الصدمة المالية التي أعقبت ذلك من خلال التجارة داخل المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن الأثر الإيجابي لتدفقات التجارة لا يقل عن ذلك قوة، كما يدل على ذلك الانتعاش الذي حدث في آسيا حيث كان الطلب على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية قوة دافعة لانتعاش كثير من البلدان التي أصابتها الأزمات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٠ بلغ نمو الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية أرقاماً مزدوجة للسنة الثالثة على التوالي. وكانت فوائد ذلك واضحة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

قصيرة الأمد وذات طبيعة متقلبة. ولقد برهنت الأزمة المالية الآسيوية بشكل مؤلم على الآثار التدميرية المحتملة التي يمكن أن تكون لهذه التدفقات على التنمية الاقتصادية الوطنية. وكاستجابة للأزمة، حاولت بعض الحكومات الحد من تدفقات رأس المال المخاطر ومراقبته مع الاستمرار في تشجيع استثمارات الحوافظ الأجنبية.

٢٧ - لقد كانت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال شديدة التعرض لآثار التقلبات المالية، حيث يكون هناك توسع وتنويع سريعان في التدفقات المالية مع ما يعقب ذلك في كثير من الأحيان من انتكاسات فجائية. وقد ازدادت خطورة هذا النمط في بعض الحالات نتيجة للتحرير السابق لأوانه لأسواق رأس المال، وهشاشة الهياكل المالية الداخلية، وضعف التنظيم والإشراف في المجال المالي. وتؤدي فترات الرواج المالي الطويلة إلى ضغوط قوية على الطلب المحلي الإجمالي، وهذا يجعل الاختلالات في الاقتصاد الكلي اختلالات لا يمكن استمرارها فيما يعقب ذلك من انكماش مالي. كما أنها تؤدي عادة إلى إضعاف الهياكل المالية بحيث لا يكون هناك في كثير من الأحيان تقدير كاف لتزايد المخاطر. ومن الممكن في هذه الظروف أن يؤدي أي اتجاه هبوطي إلى أزمة مالية داخلية تستهلك كميات كبيرة من الموارد النادرة التي كان يمكن لولا ذلك أن تكون متاحة للتنمية، وتؤثر تأثيراً شديداً على نشاط الاقتصاد وعلى الاستثمار لسنوات عديدة. وهكذا فإن تأثير الأزمات المالية على الاقتصاد الحقيقي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال هو أكبر بكثير من تأثيرها في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي.

٢٨ - ولقد أظهرت الأزمات المالية بوضوح أن التحرير المفاجئ أو السابق لأوانه لأسواق رأس المال أمر غير مناسب بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. فوجود نظم مالية داخلية قوية مع التنظيم

الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في قطر إلى نتائج إيجابية ومتوازنة وذات وجهة إنمائية مسألة أساسية.

باء - المالية

٢٥ - لقد كانت القوة الدافعة في عولمة الأسواق المالية هي إزالة القيود المفروضة على الأسواق المالية الوطنية، وخاصة القيود المفروضة على رأس المال وعلى العملات، وساعد على هذا الاتجاه ما حدث من تجدد سريع في المجال المالي سهل استثمارات الحوافظ الأجنبية وغيرها من أشكال تحرك رأس المال عبر الحدود. وإذا كانت تدفقات رؤوس الأموال الدولية الصافية لم تتزايد بنفس القدر الهائل الذي تزايدت به التدفقات الإجمالية، فإن حجم المعاملات المالية الدولية كان خارقاً بأي مقياس. وعلى سبيل المثال، فإن المتوسط اليومي لحركة التداول في أسواق العملات الأجنبية قد ارتفع من حوالي ٢٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في منتصف الثمانينيات إلى نحو ١,٢ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في منتصف التسعينيات، مما يمثل زيادة بنسبة ٨٥ في المائة تقريباً في احتياطيات جميع البلدان من العملات الأجنبية. كذلك زادت التطورات التكنولوجية من سرعة خطى التكامل في الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى التجارة اللاورقية في بورصات الأسهم المعتمدة على الحواسيب والمشغلة آلياً في جميع أنحاء العالم.

٢٦ - وقد يسرت عولمة الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال الحصول على رؤوس الأموال، مما أدى إلى زيادة فرص المشروعات في البلدان النامية في الوصول إلى أسواق السندات وأسواق الأسهم الدولية بالإضافة إلى أموال الإقراض في المصارف الدولية. وفي الوقت نفسه فإن تحرير أسواق رأس المال أدت إلى تدفقات كبيرة من استثمارات الحوافظ الأجنبية التي تتيح للمستثمرين الأجانب أداة مفيدة لحماية عملياتهم وتغطية ما يتعرضون له من مخاطر، ولكنها

يتعلق بمسائل أسواق رأس المال؛ و (هـ) إدراج الأحكام المتعلقة بتأجيل السداد المقررة دولياً في مجال الإقراض الدولي؛ و (و) إقامة شبكة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم إدارة المسائل النقدية والمالية^(٧).

٣١ - ومن العناصر الأساسية في أي بيان مالي دولي جديد وضع آليات تنظيمية وإشرافية تستجيب على نحو أفضل لأسواق رأس المال وأسواق الائتمان الخاصة التي أصبحت حالياً أسواقاً عالمية. وينبغي أن تكون هذه الآليات عالمية بمعنى أن تضم جميع البلدان (وخاصة بلدان المنشأ) كما تشمل المؤسسات المالية والأسواق المختلفة، لتجنب الثغرات وعدم التماثل في التدابير التنظيمية. على أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الهياكل والتقاليد المالية الوطنية المختلفة فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف الماليين.

٣٢ - وتستطيع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القوية أن تقوم بدور هام في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي. وتوحي تجربة أوروبا الغربية بأن المنظمات والترتيبات المالية الإقليمية يمكنها أن تقوم بدور أساسي في تحقيق الاستقرار. وهناك تجارب محدودة عن ذلك تمت على الصعيد الإقليمي، منها تجربة المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية وبعض الصناديق الاحتياطية، ومنها يتبين أن من الممكن أن يكون لهذه التجارب دور هام في إقامة بيان مالي دولي جديد، سواء بالنسبة لإدارة الأزمات أو لتمويل التنمية. واتفاقيات المقايضة المعقودة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكل من جمهورية كوريا والصين واليابان هي مثال لنظام دعم دولي إقليمي لمواجهة مشاكل السيولة في حالات الطوارئ. فوجود صناديق احتياطية إقليمية قوية من شأنه أن يصد المضاربين، جزئياً على الأقل، عن مهاجمة عملات بلدان بعينها، وبذلك يصدّهم عن تهديد العلاقات التجارية والمالية الإقليمية وغير ذلك من الآثار المؤلمة. كما أن من الممكن أن تكون هذه الاتفاقيات مكتملة للصناديق التي ينشئها صندوق النقد الدولي

والإشراف عناصر أساسية لضمان التحرير السليم. على أنه قد ثبت، حتى مع توافر الأسس القوية في هذه المجالات، أن من الصعب جداً على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تحرر أسواقها المالية بحيث تتكيف مع الظروف التي تولدها تدفقات رؤوس الأموال الدولية المتقلبة والتي يمكن في الواقع أن تضعف أو تحطم هذه الأسس.

٢٩ - ولما كان تحرير الأسواق المالية يُيسر الوصول إلى رؤوس الأموال الدولية، فإن الحاجة إلى قطاع مالي قوي وقابل للاستمرار تصبح أشد منها في أي وقت مضى لضمان تشجيع التدفقات المالية العالمية، وخاصة في المعاملات القصيرة الأجل المتقلبة. وأثبتت أزمة عام ١٩٩٧ الأثر الهائل للقطاع المالي على عملية التنمية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن العدوى. فقد أبرزت تلك الأزمة الاعتماد المتبادل بين الأسواق المالية، وحفزت إلى مناقشة الحاجة إلى إصلاح البنية المالية العالمي، بما في ذلك إيجاد نظام للإنذار المبكر بالأزمات المالية الوشيكة.

٣٠ - وينبغي أن يشمل هذا الإصلاح عدداً من الجوانب المترابطة، منها إدارة السيولة الدولية، والاتساق العالمي فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي وفيما بين النظم المالية، ومنع الأزمات المالية وإدارتها، وتمويل التنمية، وتسوية مسائل الديون المعلقة. وفيما يتعلق بمنع الأزمات المالية وإدارتها، يتعين التصدي للإصلاح، مع إدراك إلحاحه، في ستة مجالات رئيسية هي: (أ) زيادة اتساق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي؛ و (ب) إصلاح صندوق النقد الدولي إصلاحاً يستهدف توفير السيولة الدولية الكافية في أوقات الأزمات؛ و (ج) اعتماد مدونات لقواعد السلوك، وتحسين المعلومات، وتحقيق الإشراف والتنظيم الماليين، على الصعيد الوطني والدولي؛ و (د) المحافظة على استقلالية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما

النسبة بين حجم مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم ومجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم ضعف الزيادة في نسبة الواردات والصادرات العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، مما يوحي بأن التوسع في الإنتاج الدولي قد عمّق الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي بحيث تجاوز ما تحقق منه نتيجة للتجارة الدولية وحدها. وقد أصبح الاستثمار المباشر الأجنبي جزءاً أساسياً من التدفقات العالمية لرأس المال الخاص إلى البلدان النامية كما تجاوز التدفقات الرسمية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية. على أن الاستثمار المباشر الأجنبي ما زال يتركز في البلدان المتقدمة النمو وفي أقل من اثني عشر بلداً من أكبر البلدان النامية.

٣٥ - وبالإضافة إلى توفير مصدر للتمويل ورأس المال، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي هو أيضاً وسيلة لنقل المعارف والتكنولوجيا. ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية، بما تبذله من جهود هائلة في مجال البحث والتطوير، وبما تقيمه من صلات بشبكات ومختبرات الأبحاث، وبما لها من قدرة على أن تجد طريقها وسط متاهة نظام براءات الاختراع الدولي، لم تكن قوة دافعة وراء الاستثمار المباشر الأجنبي فحسب، ولكنها كانت أيضاً القوة الدافعة وراء التطورات التكنولوجية.

٣٦ - وفي اقتصادات كثير من البلدان النامية، أسهم الاستثمار المباشر الأجنبي إسهاماً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، والتدريب على المهارات الجديدة، واكتساب الخبرات. كما أن من الممكن أن ييسر هذا الاستثمار نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأن يزيد قدرتها على الوصول إلى الأسواق الدولية. على أن تركز الاستثمار المباشر الأجنبي في عدد قليل من أكبر البلدان النامية معناه أن كثيراً من أقل البلدان نمواً لا تستطيع أن تستفيد استفادة كاملة من نقل التكنولوجيا والوصول إلى أسواق التصدير. وما زالت أقل البلدان نمواً تعتمد اعتماداً

في الأوقات الصعبة. وهكذا فإن من الممكن أن تؤدي هذه الاتفاقات، سواء على جانب الطلب أو على جانب العرض، إلى الإقلال من الحاجة إلى دعم صندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الإقليمية واستعراضات الأقران يمكن أيضاً أن يكون لها دور رئيسي في الرقابة، سواء بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي أو بالنسبة للتنظيم والإشراف المالي الداخليين. والواقع أن هذه الرقابة وهذا الاستعراض من جانب الأقران يمكن أن يكون أكثر قبولا لدى البلدان من أية مؤسسة دولية قوية واحدة. ومن شأن هذا أن يساهم في تحقيق العولمة بشكل أكثر توازناً.

جيم - الاستثمار

٣٣ - أسهم الاستثمار المباشر الأجنبي في عولمة الأسواق المالية عندما أخذت الشركات الكبرى تقيم شبكات من الشركات التي تُذكر أسعار أسهمها في كثير من الأحيان في بورصات الأوراق المالية في كل أنحاء العالم. كذلك أسهم الاستثمار المباشر الأجنبي في نمو التجارة العالمية، وفي زيادة حجم التدفقات المالية العالمية وفي تنويعها نظراً لعمليات النقل التي تتم بين وحدات الشركة الواحدة وما يصاحب ذلك من تدفقات لرؤوس الأموال فيما بين البلدان. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ما كانت لتحقيق لولا تحرير نظم التجارة والاستثمار وما حدث من تطورات سريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يَسُر، من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، التوسع في الإنتاج وفي عمليات التسويق عبر الحدود الوطنية بالنسبة للمشروعات التجارية.

٣٤ - وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي تتجاوز الآن الصادرات بدرجة كبيرة. فقد كانت الزيادة في مبيعات الشركات التابعة الموجودة بالخارج أسرع من الزيادة في الصادرات العالمية من السلع والخدمات، وكانت الزيادة في

العديد، بحيث يقوم هذا التحالف باقتراح الخطوات العملية التي يمكن بها تحقيق هذا الهدف المزدوج.

التكنولوجيا والمعرفة

٣٩ - أدت وتيرة التغير التكنولوجي، لا سيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة، إلى حصول تغيرات ثورية في تجهيز البيانات ونشرها وإلى نشوء مجتمع المعلومات، مما ترك آثاراً عميقة في الإنتاج وتأدية الخدمات وتنظيم العمل والبيئة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زادت حجم المعلومات المتوفرة، وحسنت جودتها بغرض تمكين الأفراد، والمؤسسات، والحكومات من اتخاذ القرارات الصائبة. فقد باتت المعرفة مصدر تفوق في التنافس، وصارت تشكل على نحو متزايد جزءاً لا يتجزأ من عملية الإنتاج.

٤٠ - أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدراً أكبر من حرية الحركة والمرونة لحركة نقل البضائع والخدمات، وجعلت عمليات الإنتاج أكثر مرونة، وزادت من فعالية استخدام الموارد، وبذلك أسهمت برفع مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ولا نبالغ مهما أكدنا على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لعملية العولمة، وبالأخص بالنسبة للروابط القائمة بين التجارة والتمويل والاستثمار والتنمية.

٤١ - إن اتساع نطاق التدفقات المالية عبر الحدود بوتيرة مدهشة يعزى بقدر لا يستهان به، إلى الازدياد السريع في الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي التكنولوجيا والمنتجات المرتكزة على الحاسوب. وأدت التغيرات الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى الأوراق المالية الجديدة وتقنيات إدارة المخاطر إلى تمكين طائفة واسعة من المؤسسات المالية وغير المالية من إدارة مخاطرها المالية بفعالية أكبر. فالأوراق المالية المعقدة، ومنها الأوراق المالية المتفرعة،

كبيراً على المساعدة الإنمائية الرسمية التي أخذت تتناقص على مدى السنين. كذلك فإن الاستثمار المباشر الأجنبي عرضة هو الآخر لتقلبات السوق. وقد كان هناك، في المناخ الاقتصادي الحالي، هبوط ملحوظ في مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى الأسواق الناشئة وإلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً.

٣٧ - واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي يحتاج إلى التزام من جانب البلد المضيف بتوفير الشروط التي تشجع على هذه التدفقات، بما في ذلك سلامة الحكم والشفافية، وتوفير الظروف السليمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، واتباع سياسات ضريبية ومالية سليمة. كذلك يقتضي اجتذابه إقامة المؤسسات الوطنية و/أو الإقليمية المناسبة. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء وكالات ضمان الاستثمارات على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتأمين المشترك لدى وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف أو العمل على انفراد، أمور ينبغي تشجيعها للتأمين ضد المخاطر التجارية بشروط جذابة. ويمكن أن تقام هذه الوكالات كمشاريع مشتركة بين المصارف الخاصة وقطاع التأمين. وتستطيع هذه الوكالات، عندما تعمل إلى جانب وكالات تشجيع الاستثمار ذات المحطة الواحدة، أن تكون أدوات فعالة في تخفيض تكاليف المعلومات وتكاليف الدخول بالنسبة للمستثمرين، وفي زيادة العوائد المتوقعة على الاستثمارات، مما يزيد الحجم المحتمل لتدفقات الاستثمار ويزيد مدة هذه التدفقات.

٣٨ - وتحقيق العدل في توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي شاغل رئيسي. وهناك حاجة ملموسة على نطاق واسع إلى القيام بعمل عالمي لتوسيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على نطاق أوسع وإلى جعل وجهتها وجهة إنمائية. ويمكن التصدي لهذه الشواغل من خلال تحالف لأصحاب المصلحة

الإنترنت وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق سيؤديان إلى منافسة أشد في الإنتاج وتأدية الخدمات اللذين جرى تكييفهما بحيث يتلاءمان مع الأسواق المحلية والأجنبية. وبشكل متزايد، سيصبح الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً حاسماً في استثمارات المشاريع الأجنبية التي تفتش عن فرص للاستثمار في البلدان النامية.

٤٤ - إن المشاركة في الاقتصاد العالمي التنافسي القائم على أساس المعرفة باتت تتطلب على نحو متزايد مستوى معيناً من التهيؤ الإلكتروني - أي أنها تتطلب وجود بيئة تجارية ملائمة للنشاط التجاري المرتكز على الإنترنت كأحد عوامل الإنتاج. ولكن الصورة تبدو قائمة جداً بالنسبة للعديد من البلدان النامية التي ما تزال بعيدة عن "التهيؤ الإلكتروني"، على الرغم من أنها قد تكون عاملة على تحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا الفارق الإلكتروني هو انعكاس على المستويين الوطني والعالمي، للقارة الاقتصادية، الذي سيزداد اتساعاً على حساب الفقراء، لا سيما في البلدان النامية، مع عدم توافر المستويات الملائمة من الاستثمارات ونقل الموارد والتكنولوجيا، فضلاً عن السياسات والبيئة التنظيمية المناسبين.

٤٥ - تواجه حكومات البلدان النامية تحديات هائلة تكمن في العمل على رفع مستوى بلدانها بمواكبة عصر المعلوماتية. والتوظيفات الضخمة التي يتطلبها ذلك في الهياكل الأساسية بعناصرها البشرية والمادية والمؤسسية اللازمة تفوق قدرات معظم البلدان. فهي تتطلب من البلدان المتقدمة النمو، ومجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدة التقنية والمالية، فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص مشاركة نشطة في ذلك. فينبغي تنفيذ السياسات الملائمة للهياكل الاقتصادية الوطنية وقواعد الإنتاج والاحتياجات الاجتماعية بشكل عاجل لمعالجة أوجه القصور الهيكلية التي تعيق قدرة هذه البلدان على المشاركة في الاقتصاد العالمي القائم على أساس المعرفة.

ما كانت لتشهد الازدهار الذي شهدته لولا التقدم التكنولوجي الذي تحقق في العقد الماضي. فبدون قدرات ذات طاقات مرتفعة في مجالي تجهيز البيانات والاتصالات، لما أمكن إجراء تسعير صحيح للأوراق المالية المتفرعة، ولما أمكن إجراء موازنة سليمة في الأسواق التي تتداولها، ولبات مستحيلاً إدارة المخاطر التي تنطوي عليها.

٤٢ - ولا ينبغي أن يكون الانتشار السريع للعمليات المصرفية والمالية عبر الحدود مدعاة للاستغراب نظراً لما وفرته التكلفة المنخفضة لتكنولوجيا تجهيز المعلومات والاتصالات من قدرة كبيرة لدى الزبائن في جزء ما من العالم على الاقتراض، والإيداع، والإفادة من فرص إدارة المخاطر المتاحة حيثما كان من العالم بشكل فوري. وهذه المستحدثات تعزز العملية التي بموجبها يجد الفائض في الادخار على الاستثمار في بلد ما منفذاً له في بلد آخر. فهي باختصار، تسهل عملية الموازنة بين معدلات عائدات الاستثمارات تبعا للمخاطر في جميع أنحاء العالم. وهي بالتالي تعزز توزيع رؤوس الأموال القليلة في جميع أنحاء العالم، وفي سياق ذلك، تؤدي إلى زيادة ضخمة في تبيد المخاطر وفي فرص التحوط.

٤٣ - إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التي مكنت من تسريع عمليات التكامل العالمي للإنتاج، التي أسهمت على نحو متزايد بنمو التجارة العالمية. فمن خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استطاعت الشركات إنشاء شبكات عالمية للإنتاج وتأدية الخدمات، وفي معرض قيامها بذلك، تمكنت من ربط العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بما في ذلك تلك القائمة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، بالسوق العالمي. وتحقيق المزيد من التقدم في سبل وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالأخص، إلى التجارة الإلكترونية، ينطوي على إمكان تعزيز مشاركتها بشكل كبير في التجارة العالمية للسلع والخدمات. فانتشار شبكة

الثانية. وبناء على ذلك، إن السعي إلى تحقيق أهداف السياسات المحلية التي تراعي ما للإجراءات المتخذة بهذا الهدف من آثار عابرة للحدود ما زال عنصراً أساسياً للاستقرار الاقتصادي العالمي عموماً. ومع ازدياد وتنوع مجموعة البلدان المشاركة مشاركة نشطة في الاقتصاد الدولي، ازداد خطر إمكانية التنازع بين السياسات واشتد تهديد الصدمات المزعزعة للاستقرار. ولكن القرارات السياسية التي يتخذها عدد قليل من الاقتصادات الصناعية تؤثر في مجمل التوقعات الاقتصادية للنظام العالمي تأثيراً لا يتناسب مع حجمها.

٥٠ - توفر التجارة قناة تنتقل بواسطتها الصدمات الاقتصادية عبر البلدان. وهذه القناة قد اتسعت اتساعاً كبيراً مع تقليص الحواجز القانونية، والجغرافية والسياسية التي تعترض التجارة. وما زال صانعو السياسات في البلدان المتقدمة النمو، حيث يتركز معظم التجارة العالمية، على قلقهم حيال التأثير السلبي للصدمات الخارجية، كارتفاع أسعار النفط. ولكن الاتجاه العام بالنسبة للتجارة كان، في السنوات الأخيرة، في مصلحتها، كما يتبين من الروابط التجارية المحدودة القائمة بين المجموعات الصناعية الأساسية أن الصدمات الآتية من هذا المصدر باتت احتواؤها أسهل عما كان عليه في الماضي. ولكن، مع ازدياد عدد البلدان النامية التي تلجأ إلى استراتيجيات إنمائية تتجه إلى التصدير، باتت أسواق المنتجات الصحية في البلدان الصناعية الكبرى أكثر أهمية بالنسبة لاستقرار اقتصاداتها الكلية وتدفقات النمو فيها. ويتبين من النمو البطيء في هذه الأسواق وبقاء القيود المفروضة على المنتجات التي للبلدان النامية تفوق تنافسي فيها، فضلاً عن ازدياد التنافس بين البلدان النامية نفسها، أن العديد من البلدان النامية، ما زالت شديدة الضعف حيال الصدمات الخارجية، وبالأخص تلك الناجمة عن تغيرات مفاجئة في السياسات في الاقتصادات الصناعية الكبرى.

٤٦ - وإنه لأمر حيوي العمل على ضمان وصول الدول النامية بشكل فعال وبتكلفة معقولة إلى المعلومات والمعرفة، وذلك من أجل تجنبها مزيداً من التهميش وتفاقمها في الفارق الحاسوبي. وفي هذا السياق، لا بد من تحديد السبل والوسائل اللازمة لتوفير وتحسين سبل وصول الدول النامية بشكل فعال إلى المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما إليها.

٤٧ - هناك إحساس واضح بأن التكنولوجيا الجديدة وما بات ممكناً تحقيقه بفضلها في مجالي الأوراق المالية والتقنيات، عززت الاعتماد المتبادل بين الأسواق والمشاركين في الأسواق، سواء كان ذلك داخل الحدود الوطنية أو غيرها. ونتيجة لذلك، بات مرجحاً انتقال الاختلال في أحد قطاعات السوق أو في بلدٍ ما إلى كافة مناحي الاقتصاد العالمي بسرعة تفوق بمراحل ما كان يحصل في الأحقاب السابقة.

٤٨ - وإنه لأمر حاسم، لا سيما في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي، أن يواصل النظام التجاري الدولي تطوره المحفوف بالصعاب باتجاه تحقيق الإنصاف والانفتاح. فينبغي معالجة المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام حولة أوروغواي المتعلقة بالمنتجات التي للبلدان النامية مصلحة في تصديرها. وفي هذا الصدد، إن اقتران الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في قطر بنتيجة مثمرة، ومتوازنة، وذات اتجاه إنمائي من شأنه أن يكون عنصراً حاسماً.

ثالثاً - تماسك واتساق السياسات الهادفة إلى منع حصول الأزمات المالية وإدارتها

٤٩ - يتبين من تسارع وتيرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العقدين الماضيين أن تأثير السياسات الاقتصادية وأدائها في أحد أجزاء الاقتصاد العالمي بات انتقاله ممكناً بسرعة أكبر وإنتشاره على نطاق أوسع عما كانت عليه الحال من قبل عندما كان النظام العالمي في طور التشكل بعد الحرب العالمية

٥٣ - إن تغير اتجاه تدفقات رأس المال إلى داخل الأسواق الناشئة هو الذي أحدث الأزمات الأخيرة فيها وهو الذي يجعل عملية التكيف في هذه البلدان عملية بالغة التعقيد. ولا تبدأ هذه العملية، في الغالب، باعتماد سياسات غير قابلة للاستدامة، بل باعتماد سياسات هادفة إلى المحافظة على الاستقرار في الاقتصادات الكلية وإلى الاندماج بسرعة أكبر في الاقتصاد العالمي. وفي غياب الرقابة الفعالة على تدفقات رأس المال، فإن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تفهم من أنها مؤشرات على النجاح عندما يتدفق رأس المال إلى داخل البلد، قد تتحول بسرعة إلى مؤشرات منذرة بالخطر لدى تبدل الشعور السائد في السوق. فارتفاع سعر العملة، وازدياد أسعار الأصول وتوسع نطاق القروض التي تمنحها المصارف، المرافقة لتدفقات كبيرة في رأس المال والمشجعة على المزيد منها، يمكن أن يعقبها الوقوع في حلقة مفرغة من الهبوط في القوة الشرائية للعملة، والتدهور في الأسعار، والأزمات المصرفية، عندما يتدفق رأس المال إلى خارج البلد.

٥٤ - هذه الأزمات في الأسواق الناشئة يمكن أن تحدثها الصدمات الخارجية؛ وهي بالتأكيد، غالبا ما كانت مرتبطة بالتقلبات الكبيرة في معدلات أسعار الصرف والفائدة في البلدان الصناعية الكبرى. وهذا لا ينطبق فقط على أزمة الديون في الثمانينات، بل ينطبق أيضا على ما يحصل مؤخرا من دورات ازدهار وأزمات في تدفقات رأس المال إلى أمريكا اللاتينية وشرقي آسيا وأوروبا الشرقية. ولكن نظرا لامتداد الأسواق العالمي، فقد باتت العدوى أكثر انتشارا. فالروابط المالية والتجارية العديدة بين البلدان الناشئة تفوق ما كانت عليه في الماضي. والأزمة المالية الآسيوية زادتها تفاقم الروابط التجارية والنقدية الإقليمية التي جعلت التهافت المضّر في هبوط أسعار الأصول والخسائر في الإنتاج تنتقل إلى البلدان المجاورة وتشتد فيها، ومنها البلدان ذات السجل الحافل بالتصرف المسؤول في مجال الاقتصاد الكلي.

٥١ - يعبر الشكل الذي اتخذته النظام التجاري العالمي اليوم عن تطور طويل ومطرّد على مدى السنوات الخمسين الماضية. وخلافا لذلك، فإن الأسواق المالية العالمية، لم تبدأ توسعها العالمي المثير إلا بعد انهيار نظام بريتون وودز في السبعينات. ومع أن القدر الأكبر من تدفقات رأس المال الخاص كانت في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، فإن حجم التدفقات إلى البلدان النامية، وتكوينها، وتوزيعها تغيرت أيضا بدورها خلال العقود الثلاثة الماضية. وكانت الاعتمادات المصرفية أصلا أكثر أشكال تدفق رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. ولكن، بالأخص منذ بروز الأزمة الاقتصادية في أوائل الثمانينات، شجعت عملية التحرير السريع للأسواق والخصخصة تدفقات أحجام ضخمة من الأسهم والاستثمارات الخارجية المباشرة، رغم انصبها على عدد قليل مما دعي بالأسواق الناشئة. من الوجهة النظرية، إن القواعد الاقتصادية الأساسية هي التي يتوقع أن تكون عنصر التأثير الطاعني على تدفقات رأس المال الخاص. ولكن، في الواقع، إن فرص الربح القصير الأجل، وضغط المضاربة، والسلوك المسير بغريزة القطيع مارست أيضا تأثيرا قويا، وأحدثت عدم استقرار كبير في هذه التدفقات.

٥٢ - تشير التجربة إلى أن البلدان النامية معرضة بشكل خاص إلى تغير اتجاه تدفقات رأس المال الخارجي وأن الأضرار الناجمة تكون على درجة عالية من الفداحة. ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع مستوى دينها الخارجي وإلى أن النصيب الأكبر من هذا الدين بالعملات الأجنبية. كما أنها تعبر عن صغر حجم الأسواق المالية وهشاشتها المؤسسية في العديد من البلدان النامية، بحيث أن دخول المستثمرين في البلدان الصناعية أو خروجهم، وإن لم يكونوا إلا مستثمرين متوسطي الحجم، من شأنه أن يحدث تقلبات كبيرة في الأسعار.

٥٧ - لقد بات الاقتصاد العالمي المتسم بدرجة أكبر من الاعتماد المتبادل اقتصادا متسما بدرجة تفوقها من التقلب. وبالفعل، فإن صندوق النقد الدولي يرى أن الاتجاهات البارزة في التسعينات أشارت إلى نشوء اقتصاد عالمي ينطوي على إمكانات حصول تجاوزات في أسواق الأصول المالية والقطاع الخاص، وبالتالي على إمكانات حصول حالات متكررة من عدم الاستقرار في الاقتصادات الكلية حتي عندما تكون السياسات المتعلقة بالاقتصادات الكلية منضبطة بقدر معقول.

٥٨ - إزاء هذه الخلفية من الاعتماد المتبادل وعدم الاستقرار العالميين، فإن البحث عن مزيد من التماسك في السياسات بات يرتدي أهمية أكبر وبات تعرض البلدان النامية للتحويلات المفاجئة في التدفقات التجارية والمالية مدعاة لقلق متزايد نظرا لتقلص استقلاليتها السياسية الذاتية. وقد تشكل الإجراءات المتعددة الأطراف وسيلة الدعم البديلة. ولكن الرقابة المتعددة الأطراف باتت غير متساوقة على نمو متزايد، مع تخلي البلدان الصناعية عن اعتمادها المالي على مؤسسات بريتون وودز. وقد تحول الشاغل الأساسي بشأن تيسير تحقيق التكيف السريع لجميع الأعضاء من خلال مجموعة مشتركة من القواعد إلى الترويج لاعتماد أدوات سياسية في البلدان النامية تقوم على مجموعة من المبادئ الاقتصادية الكلية التي توفر أساسا لتحديد الأخطاء الحكومية والتحذير منها وإعادة الثقة إلى الأسواق.

٥٩ - ومع أن وجود الرقابة المتعددة الأطراف في البلدان النامية يتسم بطابع من التدخل الزائد في شؤونها، فإن النجاح الذي حققته هذه الرقابة في منع حصول الأزمات المالية كان محدودا. وهذا يعبر عن عجز المؤسسات المتعددة الأطراف عن معالجة المشاكل التي تطرحها التدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال الخاصة. وحتى الآن، ما زال الإيمان بالتحريز المالي يعني عدم إيلاء العناية الكافية، لاستدامة تدفقات رأس المال

وفضلا عن ذلك، فقد فتحت الروابط المالية قنوات تترد عبرها العدوى إلى البلدان الدائنة. فالقلق إزاء تعرض المصارف وغيرها من المؤسسات المالية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة يترافق مع كل أزمة تقع في أي سوق ناشئ. ففي أزمة سنوات الدين الروسية، كان هذا القلق على درجة من الشدة دفعت الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة إلى مواجهتها بسرعة.

٥٥ - إن التكرار المتزايد للأزمات المالية تشكل بحد ذاتها مصدر قلق كبير لصانعي السياسات. ولكن، إضافة إلى ذلك، يتبين من الترابط الوثيق بين التجارة والتدفقات المالية أن التنبؤ بآثار الصدمات وتدبرها باتا بالغين الصعوبة وضراوة أزمة شرقي آسيا المتمثلة بالخسائر في الإنتاج والأضرار الاجتماعية لم تكن فقط أفدح بكثير مما توقعه أي امرئ، بل إن الفوائد المحتملة للبلدان المتقدمة من خلال شروط ملائمة للحركة التجارية وارتداد رأس المال إليها بانتظار استخدامه في استثمارات أقل خطرا لم تكن مرتقبة أيضا.

٥٦ - إن الأمل في أن تؤدي مجارة حركة عملات الاحتياطي الكبرى إلى الاستقرار، وإلى انتظام تكيف ميزان المدفوعات، وإلى استقلالية ذاتية أكبر للسياسات، لم يتحقق. وبدلا من ذلك، فقد أسهم التزاوج غر الموفق بين العملات في تزايد الاختلالات في توازن الاقتصادات الكلية في المجموعات الصناعية الكبيرة، مما أدى إلى تعقيد الإدارة الاقتصادية بشكل كبير. وبالنسبة للبلدان النامية، ذات الميل الهيكلي إلى ارتفاع العجز ارتفاعا سريعا كلما تسارع النمو يتبين من تحرير التجارة وتدفقات رأس المال أن اختيار نظام لمعدل سعر الصرف بات مسألة مشحونة سياسيا. أضف إلى ذلك، إزاء التآرجح الكبير الذي تشهده العملات الكبرى، فإن مجارة حركتها أو تحديد الأسعار لا يحمل أي منهما كثيرا من الأمل في إيجاد حل مستقر للبلدان النامية.

لاستدامة تدفقات رأس المال، وينبغي أن تشمل توصيات الصندوق، عند الاقتضاء، إجراءات الرقابة على هذه التدفقات إلى داخل البلدان.

٦٢ - ومع اتساع نطاق المراقبة التي يجريها صندوق النقد الدولي بحيث تشمل المسائل المتعلقة بالقطاع المالي، فإن المدونات والمعايير الدولية التي تغطي الأنشطة المالية والمجالات المتصلة بها، كنشر البيانات والشفافية الضريبية، باتت تتخذ أهمية أكبر في البحث عن الاستقرار المالي الدولي. ولكنها تحمل معها أخطارا أيضا، لا سيما عندما تذهب بالتوافق والإنفاذ الطوعي. فتطبيق المعايير جرى ربطها بتحقيق الشروط المؤهلة للوصول إلى مرافق الإقراض المتعددة الأطراف. ويتطلب التقدم السلس في المبادرات العالمية بشأن المعايير التعامل بإنصاف مع مختلف أوجه تطبيقها بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدائنين والمدينون. وبصورة خاصة لا بد من منح البلدان النامية صوتا أقوى في المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة والهيئات التي تقوم بدفع المعايير لضمان أخذ شواغلها في الاعتبار بشكل كامل ولتحقيق مستوى لا يستهان به من المشاركة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - الاستنتاجات والتوصيات المعروضة أدناه ينبغي النظر إليها في سياق الإجراءات التحضيرية باعتبار أن هناك حدثين آخرين على الأقل سيوفران قدرا أكبر من التعمق والتفصيل عما يمكن تحقيقه في هذا التقرير. فالمفاوضات الجارية استعدادا لعقد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر، من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. والإجراءات التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده، في مونتري، المكسيك، من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، يوفران فرصا عظيمة للمجتمع الدولي لمعالجة جميع، إن لم يكن معظم المسائل الأساسية التي تنشأ

الخاص ولما لعدم استقرارها من آثار ضارة على المتلقين لها. كما أنه أيضا يتصل اتصالا وثيقا بعدم كفاية مراقبة الإجراءات السياسية التي تتخذها الاقتصادات الصناعية الأكبر، التي هي البلدان الكبرى المقرضة.

٦٠ - وهذا يتناقض تناقضا جزئيا مع التطورات الجارية في النظام التجاري وهنا أيضا تميز السعي الحثيث باتجاه نظام أكثر تحورا بأوجه من الانحياز الثابتة المضرة بمصلحة البلدان النامية. ولكن، من الوجهة النظرية، على الأقل، برزت رقابة متعددة الأطراف بدرجة تتيح مجال معاملة البلدان بصورة متكافئة بصرف النظر عن وضعها الاقتصادي والسياسي، وتقره في بعض المجالات، بقيمة المعاملة الخاصة للبلدان الفقيرة. ومع انتفاء وجود هياكل كهذه للقطاع المالي العالمي، أو حتى المناقشة في شأنها، ناهيك عن إنشائها، يستمر الثقل السياسي والاقتصادي للبلدان المقرضة في التحكم بطريقة العمل الحالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٦١ - تستدعي إقامة نظام أكثر ثباتا لمعدلات الصرف وحالات الوفاء وجود حد أدنى من الانسجام بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية الكبرى. ولكن الطرائق المالية المعتمدة في المراقبة المتعددة الأطراف لا تشمل الطرق المؤدية إلى تحقيق هذا الانسجام أو معالجة التحركات الأحادية الاتجاه الناجمة عن التغيرات الحاصلة في السياسات النقدية ومعدلات الصرف في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية الكبرى. المطلوب هو نظام أكثر توازنا قادر على تحديد خطوط التصدع العالمية، حيثما كانت مصادرها أو مواقعها. وهذا يتطلب تفحصا أوثق للاختيارات السياسية للبلدان الصناعية الرئيسية. كما أنه يتطلب إيلاء عناية أدق في المراقبة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي لمواطن الوهن المالي الداخلي والهاشاشة الخارجية المرتبطتين بتدفقات رأس المال الخاص، وهنا لا بد للمراقبة من أن تولي عناية أكبر

الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز كفرصة ثمينة متاحة لصانعي السياسات لمعالجة مهمة ضمان الاتساق في السياسات من أجل التعاون المالي وفي مجالي الاقتصاد الكلي والتنمية وإشاعة الأفكار والمبادرات الجديدة.

٦٧ - وفي هذا السياق، يمكن تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على سبر ما إذا كان ملائماً له أن يكون الرائد في عمل عدة منظمات في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي أنشئ لزيادة فعالية وكفاءة هذه المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وذلك جزئياً عن طريق تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات المشاركة. كما يمكن دعوة المجلس لسبر طرق توسيع نطاق هذه المساعدة عن طريق التنوع والمشاركة في الخبرات بالنسبة للروابط المشتركة مع مسائل أخرى مثل المعرفة، والتكنولوجيا، والقطاع المالي والاستثمار.

٦٨ - يستدعي بناء قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على مواجهة تحديات العولمة بذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود في توفير الموارد المالية وإسداء المساعدة التقنية. وينبغي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز برامج مشاريع التعليم، وبناء القدرات المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي تركيز الدعم المالي المقدم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية على المسائل الأساسية كالبني التحتية المادية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية والإدارية.

٦٩ - وعلى الحكومات أن تعنى بشؤون البيئة التي تمكن القطاع الخاص في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من أن تندمج بشكل أكثر فعالية في عولمة الأنشطة الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من معالجة المعوقات

عن دينامية التفاعل بين التجارة والقطاع المالي والتكنولوجيا والاستثمار والتي تشكل العولمة والاعتماد المتبادل.

٦٤ - إن التحدي الأساسي الذي يجب مواجهته في هذين المتدين وسواهما من المتتديات الأخرى المعنية بالسياسات الدولية هو جعل التنمية محور نظرها في كيفية إدارة العولمة وألا تنظر إليها على أنها نتيجة ثانوية للعولمة. إن أهداف التنمية هي التي ينبغي أن تشكل إطار العولمة بدلاً من السماح لقوى العولمة العمياء بتحديد نتائج التنمية. وهذا لا يعني فقط ضمان وضع سياسات تتسم باتساق أكبر على المستويين العالمي والوطني، بل يعني أيضاً جعل النظم الدولية التجارية والمالية والتكنولوجية أكثر استجابة للتنمية.

٦٥ - للأمم المتحدة على المستوى الدولي، نظراً لشمولية ولايتها واتساعها، دور مهم تؤديه في تعزيز اتساق السياسات ذات الهدف الصريح المتمثل بجعل التنمية والقضاء على الفقر محورياً في السياسات والإجراءات المتعلقة بالتكامل العالمي. ولا بد كذلك من تعزيز التنسيق بغرض ضمان استخدام المساعدة الدولية، المالية والتقنية، على أفضل وجه ممكن من الكفاءة والفعالية. فتعزيز التنسيق والتعاون بين المانحين والمنظمات الدولية أمر ضروري على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٦ - ويمكن تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعميق الحوار مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وذلك نظراً لما له من وظائف في مجال التنسيق على نطاق المنظومة ونظراً لدوره المتنامي بوصفه منتدى عالمياً رئيسياً. فبإمكان المجلس أن يشجع منظومة الأمم المتحدة على وضع ردود سياسية متكاملة ومجموعة من الإجراءات المتعاضدة لمعالجة مسألة العولمة بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية والأهداف المرسومة أثناء جمعية الألفية. وينبغي مواصلة استخدام

٧٢ - ومع تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى العالمي، ينبغي أن يبقى ماثلاً في الأذهان أن استراتيجيات التنمية يجب وضعها على نحو يتواءم مع الأوضاع الداخلية والمحلية. فيجب تنشيط وحشد الموارد الداخلية بشكل يضمن تعزيز استراتيجية التنمية لأهداف وأولويات خطط التنمية الوطنية ولجعل الاستجابة للاتجاهات والتأثيرات العالمية مراعية لخصوصيات كل بلد.

٧٣ - إن الحاجة ملحة لإقامة شراكة تضم حكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل ضمان التدفق الملائم للموارد والمعرفة والتكنولوجيا إلى البلدان النامية بغرض تمكينها من القيام بمعالجة فعالة للأسباب الكامنة التي تقف حائلاً دون تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويمكن الاستفادة من تجارب الشراكات الإقليمية القائمة بين الحكومات والأوساط التجارية والمنظمات غير الحكومية، لوضع برامج أفضل للتنمية ومشاريع الاستثمار وتنفيذها.

الحواشي

- (١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.C.1.
- (٢) انظر، على سبيل المثال، "أثر الهجمات على الولايات المتحدة على السياحة الدولية: تحليل مبدئي"، منظمة السياحة العالمية، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (<http://www.world-tourism.org/marfet-research/impact-attacks>).
- (٣) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.C.1)، الباب الثاني.
- (٤) بالإضافة إلى المساهمات المقدمة من عدد من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، استخدمت منشوراتها على نطاق واسع في إعداد هذا التقرير (على سبيل المثال: أعداد مختلفة من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم التي تصدرها الأمم المتحدة؛ وتقرير الاستثمار في العالم وتقرير التجارة والتنمية اللذين يصدرهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

الأساسية في العديد من البلدان النامية، مثل عدم كفاية البنى التحتية المادية والقانونية، وقاعدة الموارد البشرية غير الملائمة، والأنظمة المالية الضعيفة، وانتفاء سبل الوصول إلى التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، إن تقديم المجتمع الدولي للمساعدة التقنية والمالية، والمشاركة النشطة للقطاع الخاص حاسمان في معالجة القصورات الهيكلية التي تجعل البلدان النامية غير قادرة على المشاركة في الاقتصاد العالمي القائم على أساس المعرفة.

٧٠ - ولم ترافق عولمة إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات، وعولمة القطاع المالي الدولي، وعولمة المعلومات، وتنقلات الناس على نطاق واسع، بما يضارِعها في تشكيل المؤسسات ذات الصلة. ويتمثل التحدي الذي نواجهه في تخلف الترتيبات المؤسسية للإدارة الاقتصادية تخلفاً بعيد المدى عن واقع النمو والاعتماد المتبادل المعروفين باسم العولمة. فالهيكل المؤسسية العالمية يمكن تطويرها وتكييفها بشكل مفيد في عمل الأسواق المالية، وتدفقات رأس المال الدولي، ونظم الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وسياسات التنافس وقوانين الإفلاس، والسياسات الضريبية والتجارية، وأنظمة المصارف والمؤسسات المالية والإشراف عليها. وفي كل من هذه السياسات، يتطلب تحسين المؤسسات مزيداً من التنسيق والتعاون بين الهياكل الإدارية العالمية والثنائية والوطنية.

٧١ - وانطلاقاً من واقع طبيعة الروابط والاعتماد المتبادل الكامنين في القوى الرافعة للعولمة وأثرها التراكمي على النمو والتنمية، يتعين على الحكومات أن تتعاون فيما بينها على وضع نظم، تتصف بالعدالة والإنصاف، للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمعرفة. وفي هذا الصدد، إن ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة أكبر في عمليات ومؤسسات صنع القرارات ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً.

والتنمية؛ والآفاق الاقتصادية العالمية وتمويل التنمية في العالم اللذين يصدرهما البنك الدولي.

(٥) تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠١، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.II.D.10.

(٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠١.

(٧) نوقش مزيد من التفاصيل في تقرير فرقة العمل التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة المعنون "نحو هيكل مالي دولي جديد".